بنك دبي الإسلامي
Dubai Islamic Bank

بنك دبي الإسلامي يعلن عن إدارة سلسلة من اجتماعات المستثمرين في قارة آسيا والشرق الأوسط وأوروبا

يسر بنك دبي الإسلامي ش. م. ع (حاصل على تصنيف Baa1 بحسب وكالة "موديز" وتصنيف A بحسب "فيتش")، أول بنك إسلامي يقدم خدمات متكاملة، وأكبر بنك إسلامي من حيث الحجم الإجمالي للموجودات في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يعلن عن نيته عقد سلسلة من الاجتماعات مع مستثمرين في آسيا، والشرق الأوسط وأوروبا بدءاً من 7 مارس 2013. وسيقوم كل من "بنك دبي الإسلامي"، و"بنك الإمارات دبي الوطني كابيتال"، وبنك "إتش أس بي سي"، و"بنك أبوظبي الوطني"، و بنك"ستاندرد تشارترد" بتنظيم هذه اللقاءات بالنيابة عن "بنك دبي الإسلامي". وعلى إثر هذه الاجتماعات، من المحتمل أن يقوم البنك – بحسب أوضاع السوق- بإصدار صكوك معيارية غير قابلة للتحويل للشق الأول من رأس المال وفق معايير Reg S ومقومة بالدولار الأمريكي. حيث سيخضع الإصدار إلى القوانين التنظيمية لهيئة الخدمات المالية البريطانية (FSA) والجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA).

يرجى ملاحظة أن هذه الرسالة ليست عرضاً لشراء أوراق مالية في الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وأستراليا وكندا واليابان أو ضمن حدود أي نطاق قضائي يعتبر هذا العمل فيه غير قانوني. وعليه، لم ولن تقوم أي من شركة "دي آي بي تير ون صكوك ليمتد" (الجهة المصدرة للشهادات) أو "بنك دبي الإسلامي" (ش. م. ع) بتسجيل الأوراق المالية في أي من هذه النطاقات القضائية، كما لاتعتزم القيام بأي طرح عام للأوراق مالية في أي من هذه النطاقات القضائية. وبالتحديد، لم ولن يتم تسجيل أية أوراق مالية سواء لشركة "دي آي بي تير ون صكوك ليمتد" أو لبنك دبي الإسلامي (ش.م.ع) تحت سلطة قانون الأوراق المالية الصادر في الولايات المتحدة عام 1933 وتعديلاته (قانون الأوراق المالية الأمريكي) وبناء عليه لا يمكن عرضها، بيعها أو تسليمها داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو لحساب أو صالح شخص ما في الولايات المتحدة الأمريكية (كما هو معرف بحسب معايير Reg S وبموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي) باستثناء المعاملات التي لا تخضع، لمتطلبات التسجيل الخاصة بقانون الأوراق المالية الأمريكي أو في حال وجود إعفاء سارٍ من هذه المتطلبات، وبما يتفق مع أية قوانين أوراق مالية معمول بها في أية ولاية أو منطقة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.